

"حين تُصغى لأصوات دون غيرها، تظل الحماية منقوصة"

"الحماية المجتمعية المستجيبة للنوع الاجتماعي: مفتاح الحماية الفعالة"



صورة فوتوغرافية من تصوير ديمترو فاسيليف

أبرز النتائج

في مالي، والصومال، وأوكرانيا، واليمن، تُظهر أبحاث مركز المدنيين في ظل الصراع (سيفيك) في النزاعات المسلحة أن آليات الحماية المجتمعية التي تستثني النساء والشباب والفئات الأخرى، أو تهملهم، تؤدي إلى نتائج حماية أضعف للجميع. إن الحماية الشاملة ليست مجرد إضافة تتعلق بالمساواة بين الجنسين، بل هي ضرورة حتمية لفعالية الحماية.

134

المقابلات الفردية

11

مجموعات النقاش البؤرية

4

السياقات القطرية

اقرأ التقرير



الاستجابة للاعتبارات الجندرية لا تعني الاقتصار على النساء فقط

هذا البحث يتجاوز الفهم المختزل للحماية الجندرية—فهو لا يعني إقصاء الرجال لصالح النساء، بل تعني معالجة مخاطر كلا الجنسين، حيث يواجه الرجال في عدة سياقات مخاطر حادة. تستدعي استجابة مجتمعية متوازنة

—من الضحايا المدنيين من البالغين في أوكرانيا هم من الرجال وهي نسبة تعكس أنماط التنقل والحراك السائدة اجتماعياً، لا استهدافاً متعمداً من جانب الأسلحة أو القوات المهاجمة

60 %

مالي و
الصومال

يتعرض الشباب من الذكور للاحتجاز التعسفي، والتجنيد الإجباري، والإعدام خارج نطاق القضاء، بناءً على تصنيفهم كذكور في سن القتال

يؤدي احتجاز الرجال أو مقتلهم أو تجنيدهم إلى تحوّل النساء إلى الميعلات الوحيدات للأسر، مما يزيد من هشاشة أوضاعهن في ظل ظروف بالغة الصعوبة. ومن ثم، فإن الحماية الجندرية الفعالة تستوجب فهماً دقيقاً للآثار المتباينة للنزاع على النساء والرجال والفتيات والفتيان، وتصميماً للاستجابات يأخذ بعين الاعتبار كل هذه الحقائق في آن واحد

الصومال

تعاونت النساء والرجال في مجموعات الحماية المجتمعية المدعومة من سيفيك لوقف مضايقات الميليشيات عند نقاط المياه في مخيم للنازحين. بنت النساء الثقة مع الناجين، ورافقهم الرجال إلى مركز الشرطة. وفي غضون أسبوعين، توقفت المضايقات. لم يكن بإمكان أيٍّ منهما تحقيق ذلك بمفرده



Photo by Anouk Delafontaine/Unicef.org

أهمية أن تكون آليات الحماية المجتمعية مستجيبة للاعتبارات الجندرية

يمكن لجهود الحماية المجتمعية أن تعكس أوجه عدم المساواة القائمة في المجتمعات التي تعمل فيها. فعندما تهيمن الفئات الذكورية على منطديات الحماية، أو عندما تهمل مشاغل النساء أو تُصنف بوصفها "قضايا نسائية" منفصلة، تصبح الحماية منقوصة — ليس لغياب النية الحسنة، بل لغياب التنوع في المنظورات

أما عندما تشارك النساء مشاركة فاعلة وذات معنى في آليات الحماية المجتمعية، فإن المجتمعات تتمكن من رصد مزيد من المخاطر، والوصول إلى مزيد من الناجين، وتعزيز شبكات الإنذار المبكر، وتطوير استجابات أكثر فعالية. والأدلة على ذلك محددة وواضحة وليست مجرد استنتاجات نظرية

”

لا يصح أن تكون الحماية متجاهلة للاعتبارات الجندرية، إذ إن إغفالها يعني بقاء نصف السكان خارج مظلة الحماية

”

مسؤول في منظمة غير حكومية وطنية، الصومال

الصومال

في مخيم "حورسيد" للنازحين داخلياً كانت النساء الفاعلات في آليات الحماية المجتمعية هنّ أول من رصدن أن الأسر التي تعيلها النساء تتعرض للإخلاء بمعدل يفوق ثلاث مرات مقارنة بغيرها، وذلك بسبب افتقارهن إلى أقارب من الذكور للتفاوض مع الملاك. وقد أدى توثيقهن لهذه المعطيات إلى اتخاذ الحكومة إجراءات ملموسة، وأسهم في التأثير على المبادئ التوجيهية الوطنية المتعلقة بالإخلاء



أوكرانيا

رصدت النساء في مجموعات الحماية المجتمعية نقصاً — حاداً في مستلزمات النساء والأطفال بالملاجئ الطارئة — من مواد نظافة إلى تجهيزات رضع ومساحات للأطفال. وقد غيّر تدخلهن هذا الواقع





Photo by saved Foundation



لم يؤدّ الدور الاقتصادي المتزايد للمرأة في ظل النزاع إلى إدامتها في منتديات صنع القرار. إذ ما زالت مساهماتها غير مقدرة بالشكل الكافي في مواقع القيادة الرسمية وفي فضاءات الحوكمة.



مسؤول في منظمة غير حكومية وطنية، اليمن



تعرضت النساء في مجموعات الحماية المجتمعية المدعومة من سيفيك للمضايقات والابتزاز عند نقاط التفتيش العسكرية. وقد أبلغن عن مخاوفهن لعضوات المجموعة، اللواتي بدورهن حثن زملاءهن من الرجال على التواصل مباشرة مع المسؤولين العسكريين ونجحن معًا في المطالبة بنشر ضابطات في نقاط التفتيش وإنشاء أماكن مخصصة للنساء فقط لإجراء عمليات التفتيش. ولم يكن بإمكان أي من النساء أو الرجال تحقيق ذلك دون الآخر.

عوائق متعددة، ليست فقط الجندر

يشكل النوع الاجتماعي عاملاً مهماً في تحديد مخاطر الحماية، لكنه ليس العامل الوحيد. فالعمر، والإعاقة، وضعف الحركة، والانتماء القبلي والمناطقي، والفقر، كلها عناصر تتفاعل مع الجندر لتحديد الفئات الأكثر تهميشاً واستبعاداً من منتديات الحماية، والأكثر عرضة للانتهاكات.

في الصومال، أوضح أحد نشطاء برنامج الحماية المجتمعية الأمر بوضوح: "تواجه شابة من قبيلة أقلية في مخيم للنازحين عوائق أكثر بكثير من رجل مسن من قبيلة مهيمنة يعيش في وسط المدينة". وفي أوكرانيا، يتفاعل وضع المحاربين القدامى، والإعاقة، والنوع الاجتماعي لتشكيل كل من السلطة والضعف. وفي مالي واليمن، يُفاقم انخفاض معدلات معرفة القراءة والكتابة والتعليم لدى الفتيات من استبعادهن من منتديات الحماية.

إن آليات الحماية التي لا تعالج سوى بُعد واحد من أبعاد الاستبعاد تُخاطر بإعادة إنتاج أبعاد أخرى. يجب أن يُراعى برنامج الحماية المجتمعية الفعال النطاق الكامل للهويات المتداخلة، وليس النوع الاجتماعي بمعزل عن غيره.

الإدماج لا يأتي بمفرده—بل يتطلب جهداً مقصوداً

غالباً ما تعكس آليات الحماية المجتمعية أوجه عدم المساواة القائمة في المجتمعات التي تعمل فيها. فالنساء غالباً ما يعانين من نقص التمثيل في المواقع القيادية، ويُهمشن في المنتديات المختلطة، أو يُحصرن في الحديث فقط عن القضايا المصنفة بـ"قضايا نسائية". كما يواجه الشباب والنازحون، والأشخاص ذوو الإعاقة عوائق مماثلة تحول دون مشاركتهم الفاعلة.



الحلول المحلية تتطلب دعماً مؤسسياً

كان موقف الجهات الفاعلة في مجال حماية المجتمعات المحلية في السياقات الأربعة واضحاً: نادراً ما تتوسع النجاحات المحلية أو تستمر دون دعم مؤسسي وإرادة سياسية وتمويل مستدام. وقد نجحت جهود مناصرة المرأة في الصومال في تغيير المبادئ التوجيهية الوطنية للإخلاء، لكن الجهود المماثلة في اليمن تعثرت لأن النساء ما زلن مستبعدات من عملية صنع القرار الرسمية على المستوى الوطني.

لذا، فإنّ الحماية المجتمعية المراعية للنوع الاجتماعي ليست مجرد مسألة مشاركة محلية، بل تتطلب من الجهات المانحة تمويلاً مرناً وطويل الأمد، ومن الحكومات سدّ الثغرات التشريعية، ومن الجهات الأمنية إشراك النساء كطرفٍ فاعليٍّ وشرعيٍّ، لا كمجرد مستفيدات. ولن تُصبح الحلول التي تقودها المجتمعات المحلية حلاً مستدامة لحماية المجتمع إلا إذا كانت مرتبطة بالمؤسسات التي تمتلك السلطة.